

ומאذا مع المرأة العاملة؟

ملاحظات جندرية على الخطة الاقتصادية للسنتين 2013-2014 (أيار 2013)

יאעיל חסון ונוچא דچان – בوزאچלו

لماذا الميزانية تتطلب نظرة جندرية؟

إنّ تحليلاً جندرياً لميزانية الدولة يدعم تحسين السياسة الاجتماعية والاقتصادية، لكونه:

أ. يحسّن الكفاءة الاقتصادية؛ حيث إنّهُ يُتيح استخداماً أكثر فاعلية للموارد الاقتصادية؛

ب. يحسّن الخدمات المقدّمة للمواطنين والمواطنات؛ كون احتياجاتهم كمستهلكين لهذه الخدمات أكثر وضوحاً ومأخوذة بالحسبان.

إنّ غياب الاعتبارات الجندرية في أثناء تحديد السياسة الاجتماعية – الاقتصادية وتخصيص الميزانيات من أجلها (Gender Responsive Budgeting) يؤدي إلى تخصيص موارد لا تدعم – بالضرورة – المساواة بين الجنسين، ولا يساهم في إلغاء تقسيم العمل الجندري.

ميزانية 2013-2014 تُضرب بالنساء، وخصوصاً في مجموعتين أساسيتين: الأمهات العاملات والنساء اللواتي يتقاضين أجراً متدنياً. وبذلك، فبدلاً من أن تكون الميزانية أداة لتقليص الفوارق الاقتصادية بين النساء والرجال، من الممكن أن توسّع الميزانية هذه الفوارق.

الضرائب

الضرائب المباشرة

رفع ضريبة الدخل للأفراد بـ 1.5% لجميع درجات الضريبة، ورفع ضريبة الشركات بـ 1.5%

إنّ تقليصات الضرائب المباشرة التي انتهجت بدءاً من عام 2003، انتقصت من مداخيل الدولة مبلغاً تراكمياً يزيد عن 50 مليار ش.ج.. هذا وإنّ المستفيدين الأساسيين كانوا أجيرين من العُشر الأول، 80% منهم رجال. السواد الأعظم من النساء (نحو 68% عام 2012؛ وزارة المالية، مديرية مداخل الدولة، 2013) لم يستفدن من هذه التقليصات لسبب أجرهن المنخفض، ولسبب نقاط الاستحقاق التي يستحقنها. والآن، يُقترح رفع نسبة ضريبة الدخل للأفراد بـ 1.5% لجميع درجات الضريبة، وإنّها خطوة إيجابية؛ حيث إنّ رفع الضرائب المباشرة يمكنه تقليص فروق الأجر الجندرية، حتى إنه يمنع تقليصات أوسع في الخدمات الاجتماعية. ولكن، كان من الممكن الدفع في اتجاه رفع تصاعدي أكثر، ورفع ضريبة الدخل بمعدلات أعلى في درجات الرواتب العالية؛ مثلاً، بدءاً بمن يتقاضون أجراً أعلى بأكثر من 3 أضعاف من معدل الأجور.

ضريبة الشركات التي انخفضت خلال السنوات 2003 – 2011 من 36% إلى 25% سترتفع، بدءاً من عام 2014 بـ 1.5%، حيث إنّها ستقف عند 26.5%. وإنّها خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن كان من الممكن رفع ضريبة الشركات بنسبة أعلى وبطريقة تفاضلية حسب أرباح الشركات. كما أنه يجب الاهتمام بجباية ضريبة شركات بمعدل معقول من الشركات الكبيرة التي تتمتع بإعفاءات، بحكم قانون تشجيع استثمارات رؤوس الأموال.

الضرائب غير المباشرة

رفع نسبة ض.ق.م. إلى 18%

ض.ق.م. هي ضريبة ارتدادية تثقل أكثر على كواهل محدودى الدخل؛ حيث إنّ نسبة مرتفعة بشكل خاصّ من أجرهم الصافي موجهة للاستهلاك. تبرز من بين هؤلاء النساء بشكل خاصّ؛ حيث إنّ أكثر من ثلث النساء الأجيرات في إسرائيل – 34.7% محسوبات على مجموعة من يتقاضون أجرًا أقلّ من 4,171 ش.ج. في الشهر (لسنة 2011 بأسعار 2012) (وصل أجر الحد الأدنى، عام 2012، إلى 4,300 ش.ج. في الشهر). وبين الرجال، النسبة الموازية تقف عند نحو نصف هذه النسبة – 17.3% (سبيرسكي، كونور – أطياس وأوفير، 2013).

كان من اللائق عدم رفع ض.ق.م.؛ حيث إنّ الضرائب غير المباشرة المفروضة على السكان، اليوم، والضريبة الأساسية بينها، ض.ق.م.، عالية جدًا قياسًا إلى دول الـ OECD - 16% - نسبة الناتج المحلي الخام مقارنة بنسبة 10% ناتجًا محليًا خامًا، على التوالي (وزارة المالية، مديرية مداخل الدولة 2011). كما أنّه من الجدير بالذكر أنّ ض.ق.م. في إسرائيل موحّدة، في حين أنّه في دول أخرى هناك ض.ق.م. تفاضلية على سلع مختلفة. وقد تم اتخاذ خطوة صغيرة في هذا الاتجاه بزيادة الضريبة على السلع الثمينة، لكن من دون خفض الضريبة المفروضة على السلع الأساسية لا يزال يجري الحديث عن فرض ضريبة ارتدادية.

تقليص في القطاع العام

تقليص عرضي، تقليص الأيدي العاملة، وخفض نفقات الأجور في الوزارات الحكومية وفي الوحدات التابعة لها

إنّ التقليص المنهجيّ والطويل الأمد لضريبة الدخل وضريبة الشركات أدّى إلى تقليص كبير في مداخل الحكومة، وساهم في تشكل عجز. فنتيجة لفقدان المداخل تقوم الحكومة بتقليص ميزانيات الخدمات التي تقدّمها. نذكر بأنّ مستوى الخدمات الاجتماعية وأسعارها كانت سببًا أساسيًا لحملة الاحتجاج الاجتماعيّ في السنة الأخيرة.

إنّ التقليص المخطط له يشقّ تقليصًا في ملاكات الأيدي العاملة وفي الأجر بنسبة 1% عام 2013، وتقليصًا إضافيًا بنسبة 1% عام 2014 في الوزارات الحكومية وفي الوحدات التابعة لها، يشمل ذلك التأمين الوطنيّ، خدمة التشغيل، ومكتب مراقب الدولة.

قرّرت الحكومة في جلستها من يوم 14.5.2013 لتصديق الميزانية، تقليصًا عرضيًا إضافيًا بنسبة 2% عام 2013 وبنسبة 3% عام 2014، في جميع الوزارات الحكومية، عدا وزارتي الأمن والرفاه (وزارة المالية، مكتب الناطق بلسان والإعلام، بلاغ للصحافة، 14 أيار 2013).

إنّ للتقليصات العرضية إسقاطات جندرية واضحة: القطاع العامّ في إسرائيل هو أكبر مشغّل للنساء: تشكل النساء 65% من مجمل العاملين فيه (دائرة الإحصاء المركزية، 2012). بما أنّ مركبات الأجر هي رئيسية في نفقات الوزارات الحكومية، فالنساء هنّ من سيدفعن ثمن ذلك بوظائفهنّ أو بالإساءة إلى ظروف عملهنّ؛ نتيجة للتقليصات العرضية. عام 2011 شكلت النساء:

• 77% من العاملين في جهاز التعليم؛

• 73% من العاملين في جهاز الصحة؛

• 86% من العاملين في جهاز الرفاه والعون.

وعليه، إنّ التقليص في مركبات الأجر وفي أساسها ميزانية الوزارات الحكومية معناه الإساءة إلى وظائف النساء، في الأساس.

بالطبع، تشكل النساء أغلبية لدى مستهلكي الخدمات الصحية والرفاه، وعليه، فإنّ تقليص هذه الخدمات أو خصصتها سيمنسّن النساء كمستهلكات.

وفي الأخير، النساء، والمشغلات منهنّ بوظيفة كاملة، أيضًا، لا يزلن يعملن أكثر من الرجال في أعمال البيت والعناية بالأولاد. فكونهنّ، عادة، المسؤولات عن صحة أفراد الأسرة ورفاههم، فإنّ الإساءة إلى حجم الخدمات وجودتها سيزيد من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء.

خفض ميزانيات الساعات الإضافية في الوزارات الحكومية وفي الوحدات التابعة لها بنسبة 10% حتى نهاية سنة الميزانية 2015.

الفرق الأساسي في الأجور بين النساء والرجال في القطاع العام نابع من مرگبات الساعات الإضافية وإرجاع المصاريف، التي هي مكسب للرجال أكثر منه للنساء. إنها خطوة إيجابية، لكن مقارنة بالتقليص العرضي الذي سيمس النساء بصورة فورية وأساسية، خفض ميزانيات الساعات الإضافية مخطط له لعام 2015، لذا فمن المحتمل أن يُلغى حتى ذلك الحين.

التأمين الوطني

تقليص مخصصات الأولاد

إن اقتراح الميزانية يقطع تقليصاً حاداً في مخصصات الأولاد، ليقف مبلغ المخصصات عند 140 ش.ج. للولد/البنات بدون علاقة بترتيبه/ها في الأسرة. وعليه، ستخفض المخصصات للأسرة التي تضم 5 أولاد من 1,139 ش.ج. في الشهر إلى 700 ش.ج. في الشهر. وستخفض المخصصات لـ 4 أولاد من 964 ش.ج. إلى 560 ش.ج.. والمخصصات لـ 3 أولاد ستخفض من 701 ش.ج. إلى 420 ش.ج.. والمخصصات لولدين ستخفض من 438 ش.ج. إلى 280 ش.ج..

من الممكن بل من المحبذ إجراء نقاش معمق في مسألة توزيع المخصصات – مثلاً، من يستحق المخصصات الأكبر، الولد الأول أم الولد الخامس فما فوق، ولكن التقليص الحاد، من دون إجراء مثل هذا النقاش، يسحب البساط من تحت أرجل الكثير من العائلات في إسرائيل ويزجّ بها في دائرة الفقر.

التعليل الذي أعطي لذلك في الخطة الاقتصادية هو أن ذلك قد تم "في ضوء سياسة الحكومة الرامية إلى توسيع الخدمات الحكومية المقدمّة للأولاد في إسرائيل، ومن بينها توفير التعليم المجاني بدءاً من سنّ ثلاث سنوات، توسيع منظومة دعم رياض الأطفال النهارية، وتمويل أطر في ساعات بعد الظهر". ولكن، في حين أن المخصصات شاملة، توسيع الدعم لرياض الأطفال النهارية لا يصل إلى مجمل السكان، وهو مشروط بالعمل بحجم معين؛ والتعليم المجاني من سنّ 3 سنوات مطبق تدريجياً، وليس هناك مكان لكلّ الشريحة العمرية في الأطر العامة. تمويل أطر بعد الظهر تمّ رفضه وهو قائم للبلدات في الكتل 1-4، فقط؛ كما أنه يُتوقع زيادة عبء ما يدفعه الأهالي للمدارس.

ومن وجهة نظر جندرية، أيضاً، مخصصات الأولاد تُدفع لحساب البنك الخاصّ بالمرأة مباشرة. وتبيّن الأبحاث أنه في جميع أنحاء العالم الأموال التي تصل إلى يدي المرأة تُستخدم لسدّ احتياجات الأولاد. وبناء عليه، فإنّ التقليص الحاد في مخصصات الأطفال سيقلل المداخيل التي تصل إلى أيدي النساء، وسيقلل النفقات على رفاه الأولاد.

فرض رسوم تأمين صحيّ (101 ش.ج. في الشهر) ودفع للتأمين الوطني (61 ش.ج. في الشهر) على "رَبّات البيت.

زيادة إضافية في الحمل الضريبيّ على العائلات من الأعشار المنخفضة ستتم من خلال فرض رسوم تأمين وطني ورسوم تأمين صحيّ على ربّات البيت – النساء المتزوجات اللواتي لا يعملن خارج البيت مقابل أجر. تمّت في السابق محاولات من جانب وزارة المالية للدفع في اتجاه هذه الخطوة، وقد كانت آخر هذه المحاولات في اقتراح الميزانية لعام 2008. وبعد نضال خاضته المنظمات النسائية، تراجعَت الحكومة وتمّ إلغاء الاقتراح. والآن، تظهر مرة أخرى وإذا مرّت فإنّها ستمسّ الأسر ذات المعيل الواحد التي ترتفع فيها معدلات الفقر، وبالنساء اللواتي لا يعملن خارج مرفقهنّ البيتيّ، وخصوصاً النساء العربيات. وبذلك، لا يقف الأمر عند حدّ عدم وجود اعتراف بالقيمة الاقتصادية للأعمال البيتيّة والرعاية، بل إنّ الأمر يتجاوز ذلك إلى مطالبة النساء اللواتي يعملن في بيوتهنّ ويرعين أفراد أسرهنّ بدفع ضرائب من دخل لا يملكه، أصلاً.

الصحة

إلغاء التوسيع لعلاجات الأسنان للأطفال في سلة الصحة

والقرار الآخر الذي سيُضرب بالأسر ذات الدخل المنخفض هو إلغاء توسيع علاجات الأسنان للأطفال حتى سنّ 14 سنة (الذي اتخذ في قرار الحكومة رقم 2081 من شهر تموز 2010) ومنح علاجات في إطار سلة الصحة للأطفال حتى سنّ 12 سنة، فقط ("توفير" 40 مليون ش.ج. عام 2013 و80 مليون ش.ج. عام 2014).

العمل

اشتراط تدعيم أجر التعليم في رياض الأطفال النهارية والأطر الأسرية بـ"استنفاد القدرة على الكسب" – بدءاً من 2015-2016، حيث سيتمّ التطبيق تدريجياً حتى التطبيق الكامل في السنة الدراسية 2017/18. التسوية المقترحة تقرّر اختبارات عمل للزوجين بدلاً من أن تكون للأمهات، فقط، كما هو متبع، اليوم. درجة التدعيم سيتمّ تحديدها بموجب حجم العمل الأقل لأحد الزوجين. سيطلب من رب الأسرة أن يعمل بحجم شبيه بساعات العمل الأسبوعية المطلوبة من أم الأسرة. اختبار العمل للأب سيضمّل الاعتراف بالتعليم في المدرسة الدينية، كما بالدراسة الأكاديمية، لفترة محددة.

أي أنّ تدعيم روضة الأطفال النهارية، الذي هو أداة من المفروض أن تشجّع النساء على العمل، يتحوّل إلى سوط لحت الرجال على العمل ويؤدّي إلى تعلق النساء بالرجال. زيادة على ذلك، إنّ استخدام رياض الأطفال النهارية والأطر الأسرية كسوط لحت الرجال على العمل يتجاهل تماماً الفائدة التي يجنيها الأطفال من الخدمة، ويستبدل الاعتبارات التربوية باعتبارات اقتصادية.

إنّ التسوية التي جاءت لتشجيع الرجال الحريديم على العمل، من الممكن أن تصعب، بالذات، خروج النساء الحريديات للعمل، وأن تصعب أحجام عملهنّ، وأن تعمق بذلك الفقر. وبالتبادل، سيؤدّي ذلك إلى البحث عن حلول رخيصة تتيح استمرار الوضع القائم – استخدام أطر خاصّة غير مراقبة للأطفال بتكلفة منخفضة وبمقاييس متدنية، من أجل تمكين الأمهات من الخروج للعمل.

إلغاء جزئيّ لتدعيم أطر ساعات الظهيرة للأطفال أبناء 3-9

قبل توصيات لجنة طرخنبرج قامت وزارة الصناعة، التجارة، والعمل بتدعيم أطر ساعات الظهيرة للأطفال حتى سنّ تسع سنوات، في البلدات التابعة إلى الكتل الاجتماعية – الاقتصادية 1-4، وفي الكتل 5-10 مولات أعمار 3-5، حسب ساعات عمل الأم واختبار الدخل.

وبتوصية من لجنة طرخنبرج قرّرت الحكومة السابقة تدعيم أطر ساعات الظهيرة في رياض الأطفال وفي المدارس لأعمار 3-9، بموجب الكتلة الاجتماعية والاقتصادية، لا بل تحويل أطر ساعات الظهيرة إلى مسؤولية وزارة التعليم. بموجب القرار، الكتل الثلاث المنخفضة تستحقّ تدعيماً كاملاً، ونسبة التدعيم في بقية الكتل تنخفض تدريجياً بالنسبة إلى ارتفاع الوضع الاقتصاديّ في الكتلة. لهذا الغرض، خصّصت الحكومة نحو 7 مليارات ش.ج.: 300 مليون ش.ج. عام 2012 ومليار ش.ج. عام 2013. عام 2014 كان من المفروض أن تقف الميزانية عند 1.35 مليار ش.ج.. والآن، يُقترح إلغاء البرنامج. ستقف الميزانية عند 605 ش.ج. بدءاً من هذا العام، لكنّه سيتمّ تخصيصها للكتل الاقتصادية المنخفضة الثلاث فقط، وستقلص للأطفال حتى سنّ 8 سنوات. أي أنّ وزارة المالية لا تقوم بإلغاء الإنجاز الأساسيّ لحملة الاحتجاج الاجتماعيّ فقط، بل تقلص التدعيم الذي كان قائماً قبلها.

تأجيل تطبيق قانون يوم التعليم الطويل إلى 5 سنوات

قانون يوم التعليم الطويل الذي يقرّر تمديد يوم التعليم تمّ سنّه عام 1997؛ ومنذ عام 1999 يتمّ تأجيل تطبيقه مرّة تلو الأخرى من خلال قانون التسويات، واليوم يتمّ تطبيقه بشكل جزئيّ في بلدات الكتل الاقتصادية المتدنية. وعام 2011 تمّ تطبيق القانون على نحو ربع الأولاد أجيال الروضة – الصف السادس.

يوم التعليم الطويل كان في إمكانه أن يساهم في مكانة جميع النساء اللواتي يعملن خارج مرفههنّ البيتيّ؛ حيث إنّ كان سيتيح لهنّ تمديد ساعات عملهنّ.

برنامج "هيا إلى العمل"

تعمل الحكومة على إعادة خطة فيسكونسين، من خلال إدخال عدد من التعديلات وتوسيعها على نطاق قطريّ. وذلك رغم أنّه في أيار 2010 قرّرت الكنيست عدم تمديده. هذا البرنامج، الذي كانت غالبية المشاركين فيه من النساء (نحو 67%)، تمّ تفعيله في أربع بوّار في البلاد من قبل أصحاب حقوق امتياز خاصين لأهداف ربحية، وقد أدمج قسمًا من المشاركين فيه، فقط، في سوق العمل (ارتفاع بنسبة 21% في معدل المشغّلين الذين شاركوا في البرنامج)، خصوصاً في وظائف جزئية (70%)، بأجر منخفض جداً (معدّل الراتب الشهريّ للمشاركة/نحو 3,109 ش.ج.) (نوون وفيشمان، 2011)، وأحياناً بدون امتيازات اجتماعية. الراجحون الأساسيون من البرنامج كانوا أصحاب حقوق الامتياز الخاصين الذين قاموا بتفعيله.

التعديل الجوهري هو في محاولة زيادة مراقبة الدولة على البرنامج، وذلك على خلفية الفشل في المراقبة من جانب الدولة في فترة المرحلة التجريبية. كما أنه لا يزال يجري الحديث عن تفعيل البرنامج من خلال شركات لأهداف ربحية. رغم تغيير الحوافز التي تُمنح للشركات، يُشكّ في قدرة برنامج مبني على أساس التطبيق، فقط، أن يحقق أهدافه.

وبناء عليه، إننا نقترح نقل الموارد التي تخطط الحكومة استثمارها في خطة فيسكونسين "المحسنّة" إلى التأهيل المهني، في إطار وزارة الصناعة، التجارة، والعمل، الذي لا يحظى بتمويل ميزانية يُذكر، اليوم. منذ سنة 2002 هناك انخفاض متواتر في ميزانيات التأهيل المهني في إسرائيل. وصل الإنفاق الحكومي، عام 2009، على التأهيل المهني في إسرائيل إلى 0.08% من الناتج المحلي الخام، مقارنة بمعدل 14% في دول الـ OECD (OECD.2009). إن لهذا الاقتراح فرصة أفضل لمساعدة النساء اللواتي يحتجن إلى تحسين تأهيلهن في سوق العمل، مقارنة بخطة تطبيق ترحّ بهنّ في أعمال ضيق بأجر منخفض.

المصادر

دائرة الإحصاء المركزية. 2012. استطلاع الأيدي العاملة لعام 2011. وزارة المالية، مكتب المناطق ولسان والإعلام. 2013. بلاغ للصحافة من يوم 14 أيار. وزارة المالية، مديرية مداخل الدولة، 2012. التقرير للعامين 2009-2010: الفصل الرابع – مقارنات دولية. وزارة المالية، مديرية مداخل الدولة، 2013. التقرير للعامين 2011-2012. الفصل هـ – الضرائب المباشرة على الأفراد في إسرائيل: استنتاجات أساسية من نموذج الضريبة. نؤون، دنيز ونوعم فيشمان، 2011. متابعة من تم توجيههم إلى مركز أضواء للعمل في موعد إغلاق البرنامج وبعده بثمانية أشهر. القدس: مايرس – جوينت – معهد بروكدايل ومؤسسة التأمين الوطني. سبيرسكي، شلومه، أتيكونو – أطياس وأريان أوفير. 2013. عمّال، مشغّلون، وكعكة الدخل القومي، التقرير لسنة 2012. تل – أبيب: مركز أدقا.

OECD.2009. *Reviews of Labour Market and Social Policies – ISRAEL*. OECD Publishing.